http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2085) السنة الثامنة - الأربعاء (30) آذار 2011

خبراء وسياسيون: القانون لايمنح الصفات الرسمية لمن انتهت مهامهم

الهاشمي قد يتبع خطوات عبد المهدي في مغادرة ورطة "نواب الرئيس السابقين"

فيما تزال قضية نواب رئيس الجمهورية مثار جدل بين البرلمانيين ورؤساء الكتل بشأن تحديد عددهم او إلغاء المنصب لتقليل نفقات الموازنة العامة، يواصل بالمقابل نائبا الرئيس السابقان العمل بصفتهم القديمة "محتلين "منصباً لم يحدد لهم بعد، وألقابا لا يتخلون عنها.

"المدى" وفي السادس والعشرين من الشهر الجاري أشارت في افتتاحيتها بعنوان "ظاهرة تؤكد غيبوبة الدولة وفسادها.. قادة كتل ينتحلون صفات رسمية، دون مساءلة" الى عدم دستورية بقاء نائبي الرئيس السابقين يزاولان مهامها قبل مصادقة مجلس النواب، إلا ان مرشح القائمة العراقية لمنصب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قام بانتهاك الدستور لانتحاله صفة نائب رئيس الجمهورية.

□ بغداد/ وائل نعمة

وقالت الافتتاحية "يصدم الرأي العام مشهد السيد طارق الهاشمي وهو يقدم نفسه كنائب لرئيس الجمهورية، يسافر إلى دول أجنبية بصفته هذه ويصدر بهذا العنوان مواقف وتصريحات ويوجه رسائل إلى الوزارات والدوائر، وينشر ذلك على موقعه الرئاسي، ويحتفظ بطاقمه الوظيفي الرئاسي ومكاتبه الرئاسية، كما لو انه نائب للرئيس!، ويقال ان السيد عادل عبد المهدي يمارس الدور نفسه.

انه انتحال صفة رسمية لأعلى موقع سيادي في الدولة، مخالف للدستور ولقوانينه، يحاكم المنتحل وفقاً لـ(القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٩) من قانون العقوبات.

وينص: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ١٠ سنوات كل من انتحل وظيفة من الوظائف المدنية العامة أو من وظائف القوات المسلحة أو قوى الأمن الداخلي أو الأجهزة الأمنية أو الإستخبارية أو تدخل فيها أو أجرى عملا من أعمالها أو من مقتضياتها بغير حق وذلك دون صفة رسمية أو إذن من جهة مختصة".

إنني كمواطن احترم الدستور، رغم عدم قناعتي بالمواد التي لا تتماشى مع النظام المدني الديمقراطي، أتقاضى علناً أمام مجلس القضاء الأعلى أو أي جهة مخولة ضد منتحلي هذه الصفة الرسمية، والتي تنطوي على عدم توفر الأمانة المطلوبة لتولي أي مسؤولية في الدولة، وأطالب مجلس النواب بأن يتصرف وفقاً لذلك مع أي مرشح يخرق الدستور ويتجاوز عليه.

ولا يمكن الشك بان من يتماهى مع نفسه ويمارس مثل هذا السلوك المناقض للدستور علناً ومع سبق الإصرار والتحدي، لا يتوانى عن التجاوز عليه والاحتكام الى ما تمليه عليه مصالحه ونوازعه، دون مراعاة لأي ضوابط أو مصالح غيرها، لأنه لا يعتبر تلك المصالح سوى تعبيرات بصيغ أخرى عما يراه هو، كما يرى ذلك غيره من الحكام الذين لا يعتبرون الدستور والقوانين سوى رزمة أوراق قابلة للتلاعب وفقاً لما تقتضيه مصالحهم.

ولننتظر كيف سيتعامل ملوك وأمراء الطوائف مع هذه الظاهرة الخطيرة من انتهاك الدستور".

يشار الى ان النائب طارق الهاشمي رفض الرد على رأي المدى بخصوص الموضوع المشار اليه بذريعة ان "جدول اعماله مزدحم وانه ليس لديه الوقت لذلك".

من جانبه نفى طلال الزوبعي وجود اي صفة رسمية لنواب الرئيس السابقين سواء كانت قانونية ام دستورية في بقائهم محتفظين بمناصبهم.

الزوبعي وهو النائب عن القائمة العراقية اكد في اتصال مع (المدى) ان طارق الهاشمي وعادل عبد المهدي هما نواب الشعب، وعليهما الحضور الى قبة البرلمان، في إشارة منه الى ان الأخيرين لم يحضرا اي جلسة للبرلمان ويرفضان صفة نائب في مجلس النواب ويصران على ان يبقيا نائبي الرئيس.

كما شدد النائب على ان معظم البرلمانيين غير راضين عن ترشيح هذين الاسمين والبعض يذهب الى التفكير في إلغاء منصب نواب رئيس الجمهورية، لانه وحسب وصف الزوبعي ليس له فائدة للشارع العراقي ولا يحل او يفك ازمة، وانما يندرج في اطار الترضية السياسية و"المجاملات".

النائب اوضح ان بعض المناصب قد استحدثت بفعل الاتفاقية التي جرت في اربيل واتفق على اساسها قادة الكتل في دعم الحكومة الجديدة والعملية السياسية، لافتا في الوقت نفسه الى ان نواب رئيس الجمهورية لايمكن تعيينهم الا بموافقة اعضاء مجلس النواب.

وكان قد كشف ليث شبر، مستشار عادل عبد المهدي، عن أن الاخير سحب ترشحه لمنصب نائب رئيس الجمهورية لأسباب تتعلق بعدم إمكانيته من أداء مسؤولياته في ظل الظروف السائدة.

وقال شبر لـ(الشرق الأوسط)، إن "نائب رئيس الجمهورية بعث برسالة إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني أوضح له فيها انسحابه من الترشح لمنصب نائب رئيس الجمهورية لولاية ثانية"، منوها بأنه «من المؤكد أن يكون نائب رئيس الجمهورية، عبد المهدي، قد فاتح السيد عمار الحكيم بانسحابه من المنصب باعتباره مرشح المجلس الأعلى، الذي هو جزء من التحالف الوطني لهذا المنصب».

وفي الوقت الذي لم يقدم فيه شبر مزيدا من التوضيحات عن أسباب انسحاب عبد المهدي من ترشحه لهذا المنصب، فإن مصدرا مقربا من نائب رئيس الجمهورية قال لـ"الشرق الأوسط" إن "أبرز أسباب انسحاب عبد المهدي من هذا الترشح هو تأخر طرح ترشحه أمام مجلس النواب العراقي، كما أنه شعر بعدم تمكنه من لعب دور مهم لخدمة العراق والشعب العراقي في ظل مرحلة تأخر فيها تشكيل الحكومة حتى اليوم، حيث لم تتم تسمية الحقائب الأمنية الثلاث، الدفاع والداخلية والأمن الوطني، وفي ظل عدم حدوث توافقات سياسية بين الكتل الرئيسية العراقية، وعدم تنفيذ مطالبات الشعب العراقي المتلخصة بالخدمات والاستقرار الأمني والقضاء على البطالة»، منوها بأن «التظاهرات السلمية للعراقيين التي يطالبون فيها بإنجاز الخدمات وتحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية أحد أسباب انسحاب عبد المهدي من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية».

وأضاف المصدر قائلا إن «عبد المهدي لم يطالب يوما من الأيام بأي منصب حكومي، ولم يتدافع لنيل استحقاقه كرئيس للوزراء، بل تنازل عن هذا الاستحقاق عام ٢٠٠٥ حفاظا على سير العملية السياسية ووحدة الائتلاف العراقي الموحد آنذاك ولأنه لم يرد تأخير تشكيل الحكومة»، مشيرا إلى أن «نائب رئيس الجمهورية أعلن، ولا يزال، عن رغبته بتشكيل حكومة خدمات وحكومة مواطنة، أي حكومة تخدم المواطنين من خلال برامج سياسية واقتصادية واضحة، وأنه يعمل من أجل خدمة الناس، وترشحه لمنصب نائب رئيس الجمهورية لم يمكنه، وفي ظل الظروف السائدة، من تحقيق طموحاته المشروعة».

يذكر أن صلاحيات رئيس الجمهورية ونائبيه في هذه الدورة ليست ذات الصلاحيات في الولاية السابقة، حيث كان مجلس الرئاسة يتمتع بحق النقض، وأن صلاحية أي نائب لرئيس الجمهورية تستمد في هذه الولاية من رئيس الجمهورية ذاته.

وحول دستورية استمرار مهام نائبي رئيس الجمهورية، عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي، قال شبر إن «الموضوع ذو شقين منفصلين، الأول هو أن استمرار نائبي رئيس الجمهورية بمهامهما يأتي من التكليف الرسمي الصادر بموجب القرار الرئاسي، من رئيس الجمهورية جلال طالباني، الذي طلب فيه رئيس الجمهورية من نائبيه الاستمرار في مهامهما لحين إنجاز المتطلبات التشريعية المتعلقة بهذا الأمر، والمقصود بالمتطلبات التشريعية هو ترشيح نائبين جديدين وموافقة مجلس النواب على ترشيحهما». وحسب توضيح مستشار عبد المهدي، فإن «مجلس النواب قد أقر القانون الخاص باختيار رئيس الجمهورية لنائب أو أكثر، الذي على أساسه قدم رئيس الجمهورية مرشحيه لهذا المنصب، واستنادا إلى الفقرة (ثانيا) من المادة ٦٩ من الدستور العراقي الخاصة بصلاحيات رئيس الجمهورية.

وأضاف شبر قائلا «إذن فإن استمرار نائبي رئيس الجمهورية عبد المهدي والهاشمي جاء استنادا إلى التكليف الرئاسي، منوها بأن هذا التكليف ينتهي حالما يطرح على مجلس النواب أسماء المرشحين لمنصب نواب الرئيس والموافقة عليهم، مضيفا بأن هذا هو الشق الثاني من الموضوع، وأعني مسألة الترشيح وهي منفصلة تماما عن التكليف الرئاسي، وبالنسبة لنائبي الرئيس فإنهما مرشحان من كتلتين سياسيتين، عبد المهدي عن التحالف الوطني، والهاشمي عن العراقية.

فيما نفى حبيب الطرفي تحرك عادل عبد المهدي في اي مجال بصفته نائب رئيس الجمهورية.

الطرفي وهو نائب عن التحالف الوطني وعضو المجلس الاسلامي الاعلى أكد في اتصال مع (المدى) ان عادل عبد المهدي هو شخصية بارزة وقيادي في الحزب ويتحرك بهذه الصفات وليس بوصفه نائبا لرئيس الجمهورية، لافتا الى ان موقعه في الحزب اعلى بكثير من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية.

من جانب آخر اتفق شاكر كتاب مع ما ذهب اليه عبد المهدي في إعطاء صبغة قانونية لبقائه في منصبة حيث اكد في اتصال مع (المدى) ان استمرار النائبين في منصبيهما يعود الى فقرة دستورية –حسب وصفه– حيث يستند الى قرار لرئيس الجمهورية في السادس عشر من كانون الثاني والذي دعا فيها النائبان الى الاستمرار في منصبيهما الى ان يتم الانتهاء من القانون الخاص بترشيحهما.

ويشير كتاب وهو عضو القائمة العراقية الى ان مجلس النواب أقر القانون في إعطاء الصلاحية لرئيس الجمهورية اختيار نائبين له، لكنهم اختلفوا على حد وصفه في زيادة عددهم الى ثلاثة او ربعة نواب.

بينما فند الخبير القانوني طارق حرب كلام النائب شاكر كتاب حيث اكد وجود مادة دستورية لا يمكن الاجتهاد فيها او الالتفاف عليها.

حرب وفي اتصال مع (المدى) اوضح الى ان الدورة البرلمانية قد انتهت ولايمكن للنواب المتمسكين بمناصبهم الى اليوم ان يعاد انتخابهم من جديد إلا من قبل مجلس النواب، مؤكداً "ان بموجب القانون رقم (١) لعام ٢٠١١ الذي اصدره مجلس النواب وهو الخاص بنواب رئيس الجمهورية يشترط موافقة اعضاء البرلمان بالاغلبية المطلقة على كل شخصية يختارها رئيس الجمهورية كنائب له.داعيا الى ضرورة التقيد بأحكام القانون.

يذكر أن المادة الدستورية التي ذكرها حرب تنص على أن "تنظم بقانون أحكام اختيار نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية".

وكان مجلس النواب قد اقر في ١٧ من شهر كانون الثاني الماضي أول قانون له في هذه الدورة الثانية "قانون نواب رئيس الجمهورية" والذي ينص في المادة الأولى منه على أن "يختار رئيس الجمهورية عند تسلمه مهامه الدستورية نائباً أو أكثر على ألا يزيدوا عن ثلاثة ويعرض هذا الترشيح على مجلس النواب للمصادقة عليه بالأغلبية المطلقة".

فيما عد أستاذ القانون الدستوري في جامعة بغداد حسان العاني بقاء كل من عبد المهدي والهاشمي في منصبيهما أمراً غير دستوري.

وأضاف العاني في تصريح سابق لـ"المدى" أن مسألة بقائهما في المنصب تتعلق بالدورة الأولى فحسب، وبانتهائها ينتهي عملهم، وهم الآن مجرد نواب في البرلمان، مشددا على عدم نفاذ الأمر الرئاسي الذي يستند إليه نائبا رئيس الجمهورية كونه يتعارض مع الدستور.

يشار إلى أن الدستور العراقي نص في المادة ١٣ منه على "أولاً: يُعدُ هذا الدستور القانونَ الأسمى والأعلى في العراق، ويكون ملزماً في أنحائه كافة وبدون استثناء. ثانياً: لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويُعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الأقاليم أو أي نص قانوني آخر يتعارض معه".

وفي ما يخص وجود حالة انتحال لصفة نواب الرئيس لدورهما السابق، اكد القاضي عارف شاهين ان ممارسة اي عمل اداري او اصدار اي قرار من قبلهما يعد انتحالا للصفة.

شاهين وهو رئيس محكمة الجنايات العليا السابق اوضح ان قانون العقوبات قد وضع عقوبة شديدة على من يقوم بانتحال صفة رسمية او اصدار تعليمات او اوامر رسمية، بعقوبة تصل الى العشر سنوات.

بالمقابل اشار الخبير القانوني عبداللطيف الساعدي الى ان الدستور لا يعطي نائبي الرئيس السابقين اي صفة رسمية بعد انتهاء ولايتهما، مؤكدا ان الدستور حدد انتهاء مهمتهما مع انتهاء الفترة الدستورية للرئاسة.

الساعدي في حديث مع (المدى) لفت الى خطورة اللجوء الى بعض القضايا القانونية والالتزام بها وهي في الاساس اعراف دستورية حديثة العهد، مطالبا الذهاب الى المحكمة الدستورية للتحكيم حول دستورية حديث النائبين في بقائهما بمنصبيهما، لاسيما ان لا وجود لنص دستوري يمكن لمحكمة الاعتماد عليه في احتفاظ نواب الرئيس بالمنصب.

كما يشير الخبير إلى إن انتحال صفة شخصيات عامة يختلف في حكمه حسب المكانة الاجتماعية التي انتحلها الشخص، حيث لا يتساوى انتحال صفة شرطي مع صفة وزير، مشددا على ان القاضي هو من يحدد العقوبة والتي في حالات انتحال شخصيات ذات مكانة اجتماعية رفيعة يأخذ اشد عقوبة في القانون الخاص بانتحال الصفة.

بالمقابل يشير عدد من المراقبين الى ان احتفاظ نائبي الرئيس بمنصبيهما السابقين والتصرف على اساسه، يعود سببه الى ثقافة "حب السلطة"، وهو ما كان واضحا في ردود فعل "خجولة" من بعض النواب "الخجولة" على انتحال المسؤول صفة رسمية فقدها.

حيث يرى سعيد خشناو بان بقاء نائبي الرئيس بمنصابهم امر طبيعي، خشناو وهو النائب عن التحالف الكردستاني اشار في اتصال مع (المدى) الى ان اي شخص يتسلم منصبا حكوميا يبقى بموقعة الى حين صدور امر بتنحيته او إعفائه من منصبه، لافتا الى ان النائبين هما مرشحان للمنصب من جديد، ويوجد اتفاق سياسي على نيلهما لموقع في الدورة الحالية، لكن حدوث بعض الاشكاليات في تحديد عدد النواب هو من اخر تسميتهما – على حد وصفه.

النائب اوضح ان للبرلمان الحق في وضعهما بالمنصب من جديد او ان يسحب الثقة منهما، والى ذلك الحين يستمران في المنصب!

فيما ذهب امير الكناني الى القول ان انتحال الصفة لا ينطبق على نائبي الرئيس السابقين، مشددا على ضرورة تنصيبهم من جديد.

الكناني وهو رئيس اللجنة القانونية البرلمانية اشار في اتصال مع (المدى) الى ان الهاشمي وعبدالمهدي يتحركان بصفتهم المعنوية وانهما لا يزالان محتفظين بمكاتبهما. لكن في الوقت نفسه يصر الكناني على ان انتحال الصفة لا ينطبق عليهما.

كما اعتبر الكناني وهو النائب عن كتلة الاحرار ان مجلس النواب لا يخشى من احتفاظهم بالمناصب طالما هم لا يقومان بأي دور رسمي –على حد وصفه–، لافتا في الوقت نفسه الى ان استمرار احتفاظ النائبين بالقابهما السابقة امر غير صحيح او ان تتحدث مواقعهم الالكترونية عن إعمالهما بصفتهما الرسميتين السابقتين امر غير مقبول ايضا، مطالبا بان يتبع لقب مناصبهما كلمة "سابق".

في حين نفى فتاح الشيخ اي تحرك رسمي على الصعيدين الداخلي والخارجي لنائب الرئيس السابق طارق الهاشمي.

الشيخ وهو عضو القائمة العراقية اشار في اتصال اجرته (المدى) الى ان القانون يسمح لنواب الرئيس السابقين التصرف بصورة شخصية وكوجوه معروفه، مجددا عدم سماعه او علمه بقيام الهاشمي بالسفر او اجراء لقاءات او اصدار اوامر بصفته نائبا لرئيس الجمهورية.

فيما رفض خالد الاسدي العضو البارز في دولة القانون التعليق على الموضع، مشددا في اكثر من مرة في اتصال هاتفي اجرته (المدى) رفضه الحديث في هذا الموضوع! كما اغلقت النائبة عالية نصيف هاتفها حين سمعت بالموضوع رافضة التعليق ايضا.

من جانبه اكد المحلل السياسي والاكاديمي حميد فاضل ان لاسند قانوني او دستوري ولا أعراف ولا سوابق تشير الى استمرار نائبي الرئيس في في الاحتفاظ بمنصبيها بعد انتهاء الفترة الدستورية.

فاضل وهو استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد اشار في حديث مع (المدى) الى ان كل شيء اليوم يخضع للاجتهادات السياسية، والى اعتبارات فرعية،فاذا كان رئيس الجمهورية من مكون معين يجب ان يكون نوابه من مكونات مختلفة بغض النظر عن قدرتهما وبقيان في منصبيهما الى ابد الدهر.لافتا الى بروز ثقافة البقاء في السلطة بسبب الامتيازات والمنافع الكبيرة التي يحصل عليها المسؤول ويتمتع بها خلال فترة عمله سواء كان نائبا ام وزيرا،لذلك يتمنى ويتكالب المسؤول على البقاء بمنصبة لسنوات اطول حتى يتمع بـ"خيرات" السلطة التي لا تنتهي.

واوضح فاضل أن الامتيازات تبقى متدفقة في فترة "استراحة" المسؤول بين جولة واخرى في مؤسسات ووزارات الدولة،معتقدا ان اموال الشعب ستذهب الى نواب ورؤساء ويبقى الشعب فقيرا دون خدمات، وربما سنصل الى وقت نبحث فيه عن نائب لنائب البرلمان يجلس ويتحدث بدلا منه—على حد وصف فاضل.

بالمقابل يجد الاعلامي احمد عبدالحسين ان عادل عبدالمهدي قد سحب ترشيحه من منصب نائب رئيس الجمهورية بسبب الاحراج الذي وضع فيه والصورة التي بدا عليها نواب الرئيس بانهم متكالبون على السلطة.

عبدالحسين اشار في اتصال مع (المدى) بان المسؤولين ظهروا امام الشعب بمظهر الساعي الى السلطة بأي ثمن تاركين اوضاع المواطنين والازمات التي تمر بها البلاد، لافتا الى ان البعض منهم من الرموز الوطنية والتي كان لها الدور الكبير في مناهضة النظام السابق.

الاعلامي ارجع سبب تمسك عبدالمهدي والهاشمي بمنصبيهما الى حالة الفوضى التي جرت بعد الانتخابات التشريعية الاخيرة واسراع البعض الى اقتطاع الغنيمة من السلطة، والدليل يبدو واضحا حسب وصف عبدالحسين في ان الحكومة لا تزال غير مكتملة والبرلمان منذ تشكيله لم يقر غير ستة قوانين.

وفي تصريح لافت قال طارق الهاشمي انه "متفهم لمسألة سحب الدكتور عادل عبدالمهدي ترشيحه لمنصب نائب رئيس الجمهورية".

واضاف الهاشمي في تصريح لوكالة نينا للأنباء: "قد أفعل الشيء ذاته إذا لم يوضع حد للابتزاز الذي لامبرر له ويجري التصويت عاجلا بذات الطريقة اللائقة التي جرى فيها التصويت على مناصب الرئاسات الثلاث، وأمامي أكثر من خيار في خدمة بلدي".

وتابع أن "تأخر تسمية نائب رئيس الجمهورية لامبرر له وان هذا التأخير عطل أداء نواب الرئيس والبلد بأمس الحاجة إلى جهودهم في هذه الظروف الصعبة"، مشيرا الى انه "سبق وان اكد في مناسبات سابقة، ان البعض وظف الدولة لخدمة الحزب أو الكيان السياسي وما حدث بالنسبة لتأخير التصويت على منصب نائبي الرئيس دليل واضح على ذلك".

الجدير بالذكر ان موقع طارق الهاشمي الالكتروني مازال يضع عليه لقب نائب رئيس الجمهورية في الصفحة الاولى للموقع الذي يظهر فيها جالسا على كرسي وبخلفه العلم العراقي وكتب بجانبه "طارق الهاشمي نائب رئيس جمهورية العراق".

وفي داخل الموقع تجد الاخبار ونشاطات الهاشمي والتي تتوج بلقب "نائب الرئيس"، وكانت احدث الاخبار التي نشرت على الموقع الالكتروني في صفحة اخبار ونشاطات الهاشمي في تاريخ ٢٠١١/٣/٢٧ لقاء جمعه مع سفير الامارات في بغداد، حيث جاء بنص الخبر "استقبل الاستاذ طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية في مكتبه عصر اليوم الاستاذ عبد الله ابراهيم عبد الله سفير دولة الامارات العربية المتحدة في العراق، وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين والاوضاع في المنطقة بعد المستجدات الاخيرة.

وكانت مصادر سياسية مطلعة قد كشفت، في العشرين من شهر كانون الأول الماضي، عن اتفاق شبه نهائي بين الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات بترشيح وزير التربية السابق خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية مع احتفاظ كل من عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي بمنصبيهما.

وسبق لنواب يمثلون القومية التركمانية في مجلس النواب أن طالبوا، نهاية تشرين الثاني الماضي، بالحصول على منصب نائب رئيس الجمهورية، معتبرين ترشيح وزير التربية السابق خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية مؤامرة لتهميش المكون التركماني، وكانت "السومرية نيوز" قد حصلت، في التاسع عشر من كانون الأول الماضي، على نسخة من مسودة مشروع قانون اختيار نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية الذي قدم إلى ديوان رئاسة مجلس النواب تمهيدا للتصويت عليه.

وينص مشروع القانون على أن يختار رئيس الجمهورية عند تسلمه مهامه الدستورية نائباً أو أكثر وطرح هذا الترشيح على مجلس النواب للمصادقة عليه بالأغلبية عند تحقق النصاب. كما انتقد في وقت سابق عدد من البرلمانيين مشروعا يراد منه وضع نائب رابع لرئيس الجمهورية.

يشار الى ان رئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري ورئيس كتلة التحالف الوطني في البرلمان صرح في حديث سابق مع جريدة الحياة اللندنية حين سأل عن جدوى وضع نواب اربعة للرئيس مع انه منصب شرفي قال بالنص "نحن نعزز منصب رئيس الجمهورية بكثرة النواب".

الدورة البرلمانية قد انتهت ولايمكن للنواب المتمسكين بمناصبهم الى اليوم ان يعاد انتخابهم من جديد إلا من قبل مجلس النواب، بموجب القانون رقم (١) لعام ٢٠١١ الذي اصدره مجلس النواب وهو الخاص بنواب رئيس الجمهورية الذي يشترط موافقة اعضاء البرلمان بالاغلبية المطلقة على كل شخصية يختارها رئيس الجمهورية كنائب له

مسألة استمرار عضوي البرلمان عادل عبدالمهدي وطارق الهاشمي في منصب نائب رئيس الجمهورية تتعلق بالدورة البرلمانية السابقة وحسب، وبانتهائها ينتهي عملهم، وهم الآن مجرد نواب في البرلمان، فضلا عن عدم نفاذ الأمر الرئاسي الذي يستند إليه نائبا رئيس الجمهورية كونه يتعارض مع الدستور.

إن انتحال صفة شخصيات عامة يختلف في حكمه حسب المكانة الاجتماعية التي انتحلها الشخص، حيث لا يتساوى انتحال صفة شرطي مع صفة وزير، وان القاضي هو من يحدد العقوبة والتي في حالة انتحال شخصيات ذات مكانة اجتماعية رفيعة يأخذ العقوبة الاشد.